

تقرير مجلس الإدارة

لرُبع الثاني المُنتهي في 30 يونيو 2026

حضرات المُساهمين الكرام،،

يُسعدني، نيابة عن مجلس الإدارة، أن أقدم لحضراتكم تقرير مجلس إدارة شركتكم لرُبع السنة المُنتهي في 30 يونيو 2026. لقد اتسم هذا الربع من السنة بالصراعات الإقليمية والتقلبات الحادة في أسواق الطاقة، ومع ذلك حققت شركتكم نموًا بنسبة 74% في الأرباح التشغيلية الفصلية أي 57% في النصف الأول من السنة وواصلت مساعيها الرامية إلى إعادة التوازن الاستراتيجي للمحفظة الاستثمارية بحيث أصبحت تميل أكثر نحو قطاع الإقراض بالتجزئة والإقراض المضمون، وهو التوجه الاستراتيجي الذي دأب مجلس الإدارة على اتباعه منذ مطلع سنة 2021.

لمحة عامة عن رُبع السنة

صافي دخل الفائدة (الربع الثاني ي)	الأرباح التشغيلية (الربع الثاني ي)	صافي الأرباح (الربع الثاني ي)
2.008 مليون ريال عماني ▲ 25%	1.375 مليون ريال عماني ▲ 74%	165 ألف ريال عماني ▲ 62%
إجمالي محفظة القروض (الربع الثاني)	حصة تمويل المركبات (الربع الثاني)	تغطية المرحلة الثالثة (الربع الثاني)
147.8 مليون ريال عماني ▲ 11%	75.6% (2025: 82.8%)	73.2% (2025: 75.7%)

البيئة الكلية والخلفيات السياسية

كان الربع الثاني من السنة حافلاً بأحداث الصراع في الشرق الأوسط وتأثيره على أسواق الطاقة. وبعد أن أدت اتفاقية السلام المؤقتة المُبرمة في منتصف يونيو إلى إعادة فتح مضيق هرمز ، انخفض سعر خام برنت الذي كان يتجاوز 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد في أوائل يونيو ليختتم الربع عند مستوى 70 دولارًا أمريكيًا. ومع ذلك، فإنّ الاشتباكات الجديدة التي اندلعت في أواخر الفترة تؤكد أنّ الأوضاع لا تزال غير مُستقرة. أما بالنسبة إلى سلطنة عُمان، فقد استفادت ماليًا من هذه الاضطرابات: فقد رفعت بعثة صندوق النقد الدولي خلال مشاورات المادة الرابعة في شهر يونيو 2026 توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان إلى حوالي 3.7%، ما يجعلها من بين أقوى معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي، مع توقع ارتفاع الفائض المالي إلى 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الحفاظ على معدل التضخم عند مستوى 2.8%. أبقى البنك المركزي العماني سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء عند نسبة 4.25% طوال هذا الربع من السنة، وأبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي كذلك على أسعار الفائدة دون تغيير، محافظًا بذلك على وضوح توقعات تكاليف التمويل، في حين أنّ الإيرادات الثابتة المتأتية من قطاع الهيدروكربونات والنمو المستمر في معدلات التوظيف في القطاع الخاص العماني يُعززان التركيز الاستراتيجي لمجلس الإدارة على قطاع الإقراض بالتجزئة.

الأداء المالي

خلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2026، ارتفع صافي دخل الفائدة بنسبة 23% ليصل إلى 3.948 مليون ريال عماني، وارتفع إجمالي الدخل بنسبة 28% ليصل إلى 4.607 مليون ريال عماني، وانخفضت نسبة التكاليف إلى الدخل إلى 41.8% (النصف الأول من سنة 2025: 52.5%) في انتظار شغل المناصب الرئيسية. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 57% لتصل إلى 2.680 مليون ريال عماني. وبعد خصم مبلغ انخفاض القيمة البالغ 2.130 مليون ريال عماني (النصف الأول من سنة 2025: 1.186 مليون ريال عماني)، والذي تمّ تكوينه أساسًا مقابل القروض المتعثرة القديمة، بلغت الأرباح قبل الضريبة 0.550 مليون ريال عماني (النصف الأول من سنة 2025: 0.520 مليون ريال عماني)، وبلغ صافي الأرباح بعد الضريبة 0.468 مليون ريال عماني بعد استقطاع ضريبة قدرها 0.082 مليون ريال عماني، حيث عادت الشركة إلى وضع الخاضع للضريبة بعد الاستفادة الكاملة من الخسائر المرحلة، وهو ما يُعد بحد ذاته مؤشرًا على انتعاش الأرباح. علمًا بأنّ النمو البطيء لمحفظة القروض لا يزال مصدر قلق وانشغال. ونتيجة لذلك، فإنّ الأرباح التشغيلية البالغة 1.375 مليون ريال عماني سجّلت ارتفاعًا بنسبة 74% مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة، وارتفع صافي الأرباح بنسبة 62% ليصل إلى 0.165 مليون ريال عماني، ما رفع المعدل التشغيلي الفصلي إلى ما يزيد عن 1.3 مليون ريال عماني، وهو ما يعني أنّ مسار العودة إلى مستويات الأرباح التشغيلية التي كانت سائدة قبل الجائحة أبطلًا ممّا كان متوقعًا.

استراتيجية المحفظة: التركيز على قطاع الإقراض بالتجزئة والودائع التجارية الانتقائية

لقد كانت استراتيجية مجلس الإدارة تتسم بالثبات منذ سنة 2021، حيث تتمثل في تحقيق نمو نوعي في قطاع الإقراض بالتجزئة، وتقديم قروض تجارية بضمان عقاري بشكل انتقائي للغاية، والاستثمار الأمثل في السندات التجارية ذات التصنيف الائتماني العالي، وتنوع مصادر التمويل منخفضة التكلفة، وإرضاء العملاء من خلال التقنيات الرقمية. وقد أصبحت نتائج هذه الاستراتيجية واضحة بشكل كبير. كما شهدت محفظة تمويل المركبات (التي تشمل جزئيًا قطاع الإقراض بالتجزئة) نموًا بنسبة 20.6% مقارنة بالسنة نفسها من السنة السابقة لتصل إلى 88.9 مليون ريال عماني، ما رفع حصة تمويل المركبات من صافي محفظة التمويل إلى 82.8% كما في 30 يونيو 2026 (30 يونيو 2025: 75.6%)، مع ارتفاع أرباح قطاع تمويل المركبات قبل الضريبة بنسبة 64% لتصل إلى 2.228 مليون ريال عماني. وتهدف الشركة إلى تنظيم المزيد من حملات المبيعات الموجهة وإقامة شراكات مستدامة مع الوكلاء من أجل رفع مستوى تمويل قطاع الإقراض بالتجزئة إلى المستوى المنشود. علمًا بأنّ معدلات تراكم الأصول المتعثرة لا تزال مصدر قلق وانشغال.

انخفضت محفظة الودائع التجارية إلى 18.5 مليون ريال عماني (30 يونيو 2025: 23.8 مليون ريال عماني) وفقًا لاستراتيجية إعادة التوازن، في حين واصلت محفظة السندات — التي بلغت قيمتها 3.53 مليون ريال

عماني بعد عملية بيع استثمارية مواتية بقيمة 0.78 مليون ريال عماني تمّ إجراؤها بتعديل طفيف في القيمة العادلة — تقديم الدعم للعائد والمرونة في السيولة. وارتفعت الودائع التجارية بنسبة 47% مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة لتصل إلى 37.9 مليون ريال عماني، وهي تقوم الآن بتمويل أكثر من نصف الالتزامات التي تحمل فائدة للشركة، حيث يمكن ملاحظة أثر ذلك بشكل مباشر في انخفاض مصروفات الفائدة النصف سنوية انخفاضًا ضئيلاً، وذلك رغم نمو إجمالي التمويل بنسبة 21%. وسيواصل مجلس الإدارة اختيار التوقيت الأمثل لإصدار السندات لضمان أقل تكلفة تمويل مستدامة.

التميز الرقمي لإرضاء العملاء بشكل غير مسبوق

تظل التقنية الركيزة الأساسية لطموح شركتكم في أن تصبح أول شركة إقراض مالي تمنح قروضاً فورية من خلال عملية رقمية بالكامل، وذلك بأقل قدر مُمكن من ودون المساس بجودة الأصول. وقد أصبحت إجراءات «اعرف عميلك» الإلكترونية، والتوقعات الرقمية على الطلبات، وتفويضات الخصم المباشر المؤتمتة بالكامل التي تتمتع بقابلية إنفاذ قانونية تضاهي الأدوات المصرفية بتواريخ مؤجلة، مع مخاطر تشغيلية أقل جزءاً لا يتجزأ من مسار تجربة العميل.

كان من أبرز إنجازات هذا الربع من السنة إطلاق نظام إدارة علاقات العملاء بزاوية 360 درجة، والذي يجمع كافة بيانات علاقة العميل – بما في ذلك مستويات تعرضه للمخاطر وسجل السداد وتاريخ الخدمة في شاشة واحدة. مع ذلك، لم تحقق الشركة بعدُ الفائدة المرجوة من هذا الإنجاز من خلال تحسين استراتيجيات البيع المتبادل وتعزيز علاقاتها مع العملاء، بهدف زيادة حصتها في إنفاقهم.

حافظت خدمات الطلب من داخل السيارة وأكشاك الخدمة الذاتية وقنوات الدفع الرقمية المتاحة على مدار الساعة التابعة للشركة على معدل الإقبال القوي الذي سُجل في وقت سابق من السنة، ما ساهم في تخفيف الازدحام الذي تشهده الفروع خلال فترات الذروة، وزيادة راحة العملاء في إجراء التعاملات في الوقت والمكان اللذين يختارانهما. وتهدف الشركة إلى توسيع نطاق الخدمات المقدمة عبر هذه القنوات.

جودة الأصول واسترداد قيمتها وتكوين المخصص مقابلها

وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 - المرحلة 3 (خسائر الائتمان المتوقعة للمرحلة 3 زائدًا الفائدة المُعلقة كنسبة من إجمالي نسبة الأصول التراكمية للمرحلة 3)، بلغت نسبة تغطية القروض 75.7% كما في 30 يونيو 2026 (30 يونيو 2025: 73.2%)، وارتفعت إلى 80.2% شاملة احتياطي انخفاض القيمة المنصوص عليه في اللوائح التنظيمية البالغ 2.343 مليون ريال عماني، والمُحتفظ به وفقاً لتعميم البنك المركزي العماني رقم 1149. كما تحسنت نسبة تغطية المخصصات المُجمعة إلى 82.3% (الربع الأول من سنة 2026: 79.8%). وفيما يتعلق بمبلغ انخفاض القيمة للنصف الأول من السنة، استوعب قطاع الودائع التجارية 1.640 مليون ريال عماني - وذلك تحديداً نتيجة للقروض المتعثرة القديمة - بينما تطلب من محفظة الإقراض بالتجزئة التي تشهد توسعاً استيعاب مبلغاً قدره 0.490 مليون ريال عماني، ويتوقع مجلس الإدارة تسارع وتيرة التعافي في الحسابات القديمة.

رأس المال وتوزيع الأرباح وعلاقات المُستثمرين

كما في 30 يونيو 2026، بلغت حقوق ملكية المساهمين 39.365 مليون ريال عماني أي ما يعادل صافي أصول قدره 128 ببسة للسهم الواحد مع كفاية رأس المال التي تجاوزت الحد الأدنى المنصوص عليه في اللوائح التنظيمية بفارق كبير، ومعدل مديونية بلغ 1.81 ضعف، ومعدل رافعة مالية قدره 2.08 ضعف. وخلال هذه الفترة، قامت الشركة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية 2025 بقيمة 1.67 ببسة للسهم الواحد (0.513 مليون ريال عماني)، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بتوزيعات أرباح السنة السابقة، مع استمرار تخصيص رأس المال لإعطاء الأولوية لتغطية المرحلة الثالثة والنمو الأساسي الذي يقوده قطاع الإقراض بالتجزئة.

الرؤية المستقبلية

تتسم التوقعات للفترة المتبقية من سنة 2026 بشيء من التفاؤل الحذر. إنّ مسار النمو الذي تحسّن في سلطنة عُمان، والفائض المالي المتوقع، والنمو المستمر في فرص العمل في القطاع الخاص العُماني، كلها عوامل تعزز الأسباب الهيكلية التي تدعم التمويل الذي يقوده قطاع الإقراض بالتجزئة، حتى في ظل الوضع الجيوسياسي الإقليمي الذي يستدعي توخي الحذر المستمر. علماً بأنّ شركتكم تدخل النصف الثاني من السنة بتغطية مالية أقوى، وزخم في إصدار قروض التجزئة، وقاعدة تمويل أوسع نطاقاً وأقل تكلفة، ومجلس إدارة متجدد. علماً بأنّ المجلس لا يزال واثقاً من استمرار مسار الانتعاش.

شكر و عرفان

يُشرفني، نيابة عن مجلس الإدارة والشركة، أن أرفع الى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم، حفظه الله ورعاه، أصدق آيات الشكر والامتنان على قيادة جلالته الرشيدة ونظراته الحكيمة ومبادراته السامية التي تُمثل نبزاً نبراساً نهتدي به للسير فُدُماً على درب التقدم والازدهار في السلطنة وتحقيق المزيد من التنمية المُستدامة.

أودُ أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لحكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان المُعظم، حفظه الله ورعاه، والبنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية والهيئات الرقابية الأخرى على دعمهم وتوجيهاتهم المتواصلة لنا. كما نتوجه بخالص آيات الشكر والتقدير لعملائنا الكرام على ولائهم ودعمهم المتواصل لمسيرة شركتنا، وكذلك للبنوك التي نتعامل معها على ثقتهم ودعمهم الدائمين ولجميع المساهمين على ثقتهم التي يُولونها إلى مجلس الإدارة. وأودُ، نيابة عن مجلس الإدارة، أن أعرب عن خالص تقديرنا للإدارة والموظفين المخلصين للشركة على جهودهم الدؤوبة والتزامهم ودعمهم المتواصل لنجاح شركتنا. وأودُ أن أُخص بالذكر جهود الدائرة القانونية وكذلك فريق العمل المالي الذين يساهمون بشكل كبير في تحقيق النتائج المرجوة حتى يومنا هذا. كما أودُ أن أشيد بجهود موظفي قطاع الإقراض بالتجزئة في تنمية محفظة القروض إلى المستوى الذي يطمح

إليه مجلس الإدارة، وأتمنى لهم كل التوفيق في بلوغ المستوى المُستهدف.

نيابة عن مجلس الإدارة

فيصل بن محمد اليوسف

رئيس مجلس إدارة

مسقط للتمويل ش.م.ع.ع